الغدرة والبعر فاقيم عليه الظن مقامها يتيمم فاذا ظهر خلافه لم يعتد بما فعله
ويصلي به ما شاء من فرض ونفل خلافا للشافعي ينقضه ناقض الوضوء وقدرته
على الماء كما في ظهره حتى اذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء لمعة على ظهره وقع الماء
واحدث حدثا يوجب الوضوء فيتيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفي احدهما يطل تيممه
في حق كل منهما وان لم يكف لاحدهما يقرع فحقهما وان كفى لاحدهما بعينه غسله
وبقي التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا غسل اللمعة لان الجنابة اغلظ
فاذا غسل اللمعة هل يعيد التيمم للحدث فيه روايتان وان صرف الى الحدث
انتقض تيممه في حق اللمعة بالاتفاق في الروايتين هذا اذا تيمم للحدثين تيمما واحدا
اما اذا تيمم للجنابة ثم احدث فتيمم للحدث ووجد الماء فكذلك في الوجوه المذكورة
وان تيمم للجنابة ثم احدث ولم يتيمم فوجد الماء فان كفى اللمعة والوضوء
فظاهر وان لم يكف لاحدهما لا ينقض تيممه فيستعمل الماء في اللمعة تقليلا للبدع
وتيمم للحدث فان كفى للمعة للوضوء انتقض تيممه ويغسل اللمعة ويتيمم للحدث
وان كفى للوضوء للمعة فتيممه باق وعليه الوضوء وان كفى لكل واحد منفردا يغسل
الى اللمعة ويتيمم للحدث فان توضأ به جاز ويعيد التيمم ولو لم يتوضأ به ولكن
بدأ بالتيمم للحدث ثم صرفه الى اللمعة هل يعيد التيمم ام لا فيه رواية النوادر
يعيد وفي رواية الاصل لا ثم انما يثبت القدرة اذا لم يكن مضرورا فالى جنابة اتم
حتى اذا لحقه على بدنه او ثوبه نجاسة يضره الغسل ثم القدرة يثبت
بطريق الاباحة وبطريق التمليك فان قال صاحب الماء بعتك من المتيممين
ليتوضأ بهذا الماء اكثر من شاء والماء يكفي لكل واحد منفرد انتقض تيمم كل واحد منهم
فاذا توضأ به واحد يعيد الباقون تيممهم لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد
اما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينقض تيممهم عندنا واما عندهما فلان الهبة

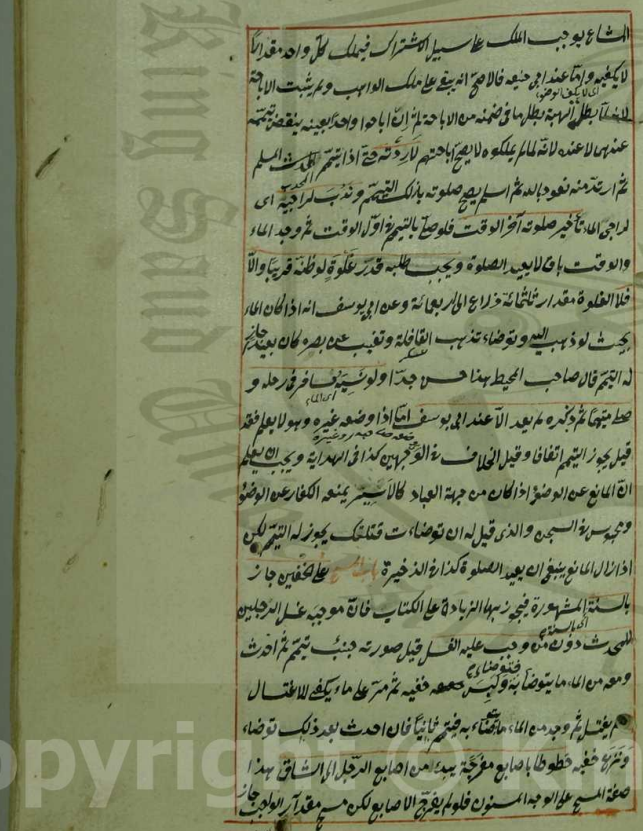

الشائع يوجب الملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد منهما قدرا
لا يكفيه واما عند ابي حنيفة فالصحيح انه يتبع على ملك الواهب ولم يثبت الاباحة
لانه لا يظل الهبة بطل ما في ضمنه من الاباحة ثم ان اباحة واحد بعينه ينقض تيممه
عندهما لانه لما لم يملكه لا يصح اباحتهم لان قدرته حتى اذا تيمم المحدث المسلم
ثم ارتد منه نعود بالله ثم اسلم يصح صلوته بذلك التيمم وندب لراجي الماء اي
لراجي الماء تأخير صلوته آخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء
والوقت باق لا يعيد الصلوة ويجب طلبه قدر غلوة لو لثلثة قريبا والا
فلا غلوة مقدارها ثلثمائة ذراع الى اربعمائة وعن ابي يوسف انه اذا كان الماء
بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره كان بعيدا خارجا
له التيمم قال صاحب المحيط هذا اذا وجد اولا شيئا فشيئا فاما اذا وجد جملة
حط متيمما ثم وجد بعد الا عند ابي يوسف اما اذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد
قيل يجوز التيمم اتفاقا وقيل الخلاف على العكس هذا هو الصحيح كذا في الهداية ويجب ان يعلم
ان المانع عن الوضوء اذا كان من جهة العباد كالاسير يمنعه الكفار عن الوضوء
ومحبوس في السجن والذي قيل له ان توضأت قتلناك يجوز له التيمم لكن
اذا زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة باب المسح على الخفين جائز
بالسنة المشهورة فيجوز به النسخ الزيادة على الكتاب فانه موجب غسل الرجلين
للحدث دون المسح وجب عليه الغسل قبل صيرورته جنبا ثم احدث
ومعه من الماء ما يتوضأ به وليس معه ففيه ثم مر على ماء يكفي للاغتسال
ولم يغتسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتيمم ثانيا فان احدث بعد ذلك توضأ
وتمر خفيه خطوطا باصابع مفرجة يبدأ من اصابع الرجل الى الساق هذا
صفة المسح على الوجه المسنون فلو لم يفرج الاصابع لكن مسح مقدار ثلثة اصابع جاز

Copyright © King Saud University